الأخبار
al-akhbar

■ رئيس التحرير ـ المدير المسؤول:
ابراهيم الأمين

■ نائب رئيس التحرير:
بيار أبي صعب

■ مدير التحرير:
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير:
محمد زبيب
حسن عليق
إيلي حنا
أمل الأندري
شربل كريّم

■ صادرة عن شركة
أخبار بيروت

■ المكاتب بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق السادس
■ تلفاكس:
01759500
01759597
■ ص.ب 113/5963

■ الإعلانات
الوكيل الحصري
ads@al-akhbar.com
01/759500

■ التوزيع
شركة الأوائل
01/666314ـ15 ـ
03 / 828381

■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

معركة الترشيح الرئاسي في الحزب الديموقراطي من «بو دجاج» إلى بايدن

أسعد أبو خليل *

يخال أنصار الحزب الديموقراطي أن دونالد ترامب بات رئيساً إلى الأبد: يجلس ثقيلاً على صدورهم وهناك من يعدّ أيامه بثوانيها لشدّة وطأتها. والحزب الديموقراطي يتطلّع بتفاؤل إلى الانتخابات الرئاسيّة المقبلة في عام 2020 وهو يقلّل من احتمالات إعادة فوز ترامب. لكن تفاؤل الحزب الديموقراطي يعتمد على تقديرات مغلوطة. 1) يبالغ الحزب الديموقراطي كثيراً في نسب أسباب فشل حملة هيلاري كلينتون إلى مؤامرة روسيّة خطيرة للتأثير على الجمهور الأميركي. والحزب الديموقراطي أصيب بإحباط وتشوّش كبيرين جراء فوز ترامب، ما عزّز في صفوفه الإيمان بنظريّات مؤامرة لا أساس لها من الصحّة، مثل أن ترامب هو عميل روسي أو أنه عمل مع فلاديمير بوتين من أجل الوصول إلى الرئاسة. وليس هناك من دليل طبعاً لهذه النظريات التي سلبت عقول الكثير في الجمهور الديموقراطي. ونظريّة التدخّل الروسي ليست بريئة عن مخطّطات أجهزة الاستخبارات الأميركيّة التي لا تزال تحاول بشتّى الوسائل أن تحارب رئاسة ترامب — الذي يبادلها العداء. والتذكير أن هيلاري فازت بأصوات شعبيّة تفوق العدد الذي حصل عليه ترامب لا يقدّم ولا يؤخّر لأن مؤسّسي الجمهوريّة (لأسباب لا مجال لذكرها هنا) اختاروا نظاماً فريداً لاختيار الرئيس، حيث أن الفوز لا يتقرّر بمجمل عدد الأصوات في الجمهوريّة بل بعدد الأصوات الاقتراعيّة في «الكليّة الاقتراعيّة» (أراد المؤسّسون نظاماً مزدوج الانتقاء كي تكون عمليّة اختيار الرئيس بيد النخبة لا بيد الجمهور). وقد فاز خمسة رؤساء أميركيّين من دون أن يحصلوا على عدد الأصوات الشعبيّة الإجمالي (ثلاثة منهم في القرن التاسع عشر). لا يستطيع المرشّح الخاسر أن يعترض على شروط الانتخابات بعد الخسارة. خوض الانتخابات يعني التسليم بعدالة شروطها. الاعتراض على شروط الانتخابات بعد حصولها يعني شكلاً من أشكال اعتراض المهزوم.

2) إن تفاؤل الحزب الديموقراطي يعود إلى تعامله مع أسباب نجاح ترامب: هو يرى أن ترامب يمثّل -سياسيّاً- لحظة اعتراضيّة هامشيّة في الحياة السياسيّة الأميركيّة فيما الأصحّ — من زاوية دراسة الظواهر السياسيّة الأميركيّة — التعامل مع ترامب على أنه تعبير عن ظاهرة شعبيّة وليس صانعاً لها. 3) إن الصورة التي يروّج لها الحزب الديموقراطي (وبعض الحزب الجمهوري) تضفي على أميركا مسحة مثاليّة، على أنها جمهوريّة عادلة ومنصفة ولا تلعب فيها العنصريّة دوراً مركزيّاً. لكن ترامب هو تعبير ليس فقط عن حالة تململ اقتصادي في أوساط الطبقة العمالية (التي كانت في الماضي تدين بالولاء للحزب الديموقراطي) بل عن حالة من الاستياء العنصري من قبل الذكور البيض الذين يعبّرون عن تخوّف من ضياع موقع الحظوة الذي تمتّعوا به منذ إنشاء الجمهوريّة. إن زيادة نسبة الملوّنين هنا تصيب الكثير من البيض بالفزع مع أن التغيير الديموغرافي لم ينتج عن تغيّر لحالة السيطرة على أزمّة الحكم أو على مواقع القرار الاقتصادي والثقافي. والدراسات التي جرت منذ انتخابات 2016 تؤكّد أن الفكر والاستياء العنصري عاملان مؤثّران في حالة تأييد ترامب بين البيض.

إن حالة صعود باراك أوباما السريع أصابت الكثير من الديموقراطيّين الشباب في الكونغرس (وخارجه) بالطموح الشديد. فكرة لا يتوافق مع الواقع. هذه مثل مثال «الحلم الأميركي»: فكرة أن كل أميركي يستطيع لو عمل جاهداً أن يصل إلى تكوين ثروة كبيرة والانضمام إلى طبقة الأثرياء. ما الدليل على هذه الفكرة؟ فلانٌ في هذه الولاية أو فلانٌ في تلك الولاية. وأقول للأميركيّين دوماً إن الفوز بورقة يانصيب (وهذا ما نتحدّث عنه هنا لا أكثر) ممكن في كل دول العالم ولیس في أميركا فقط. على العكس، إن أميركا تمثّل اليوم حدّة الخروقات الطبقيّة واضمحلال فرص التقدّم الطبقي، كما أن نسبة الثروة التي تتكوّن وراثيّاً تزداد. لكن صعود أوباما زرع قناعة عند سياسيّين وسياسيات ذوي تجارب متواضعة أن الفوز بالرئاسة ممكن. لكن دعكَ من مثال أوباما: خذ حالة ترامب. هذا رجل كان ليس أكثر من نجم تلفزيوني وإذ به يصبح رئيساً للجمهوريّة الأميركيّة (أو ما يسمّونه هنا، «زعيم العالم الحرّ» — كأن العالم الحرّ يجري انتخابات، ثم «ما هو العالم الحرّ» وكيف نجده على خارطة؟ أنا أعيش في أميركا منذ عام 1983 ولا أزال أفتّش عن العالم الحرّ هذا الذي يحدّثونني عنه).

جو بايدن يبلغ السادسة والسبعين من العمر وسيكون أكبر رئيس أميركي يصل إلى البيت الأبيض لو وصل (إلا إذا وصل برني سندرز). وهو يمثّل ما يحتاج له الحزب الديموقراطي للفوز —بحسب النافذين التقليديّين في الحزب، وهو جذب الناخب الأبيض الذي استحوذ الحزب الجمهوري على تأييده من دون انقطاع منذ انتخابات عام 1980 (لو أن الانتخابات جرت منذ تلك السنة فقط بناء على تصويت الذكور البيض لما فاز أي رئيس ديموقراطي بالرئاسة). وبايدن يخاطب الطبقة العاملة البيضاء في ولايات صناعيّة (سابقاً) مثل بنسلفانيا وميتشيغان وأوهايو ويسكونسن ومنيسوتا، وهي ولايات حقّق ترامب فيها نجاحات مؤثّرة. لكن الهوس بجذب الرجل الأبيض رحلة محفوفة بالمخاطر، لأن أكثر من ثلثي البيض الذكور يؤيّدون الحزب الجمهوري بقوّة ومحاولة قولبة برامج المرشح الرئاسي لجذبهم ليست مضمونة أبداً ويمكن أن تنفّر القاعدة الحزبيّة الديموقراطيّة، التي تريد برامج أكثر ليبراليّة (وهذه البرامج تزعج الذكور البيض). وقد دلّت تجربة أوباما على أن هناك وصفة أخرى للفوز، ألا وهي الاعتماد على تحالف النساء والملوّنين وتحميسهم للاقتراع بقوّة لصالح الحزب وزيادة نسبة الناخبين من الشباب (وقد اقترعوا ضد ترامب بنسب قياسيّة في الانتخابات النصفيّة الأخيرة، وهم يميلون بقوّة لصالح الحزب الديموقراطي). لكن بايدن يفتقر إلى السحر الجماهيري، وقد عانى مؤخّراً من تزايد نشر المقالات عن ميله للمس ومداعبة النساء من دون استئذان في جولاته الانتخابيّة ورحلاته عبر السنوات. ولم يحظ بايدن بمبايعة من أوباما الذي يحافظ على مسافة واحدة بين المرشحين والمرشحات.

وبايدن يعاني من صورة رجل من الماضي يحاول أن يصبح أمل مستقبل الحزب الديموقراطي الذي يسوسه في انتخابات الترشيح حماس الشباب الليبرالي الذي ضاق ذرعاً بتقاليد وأعباء النخبة التقليديّة للحزب، والتي مثّلها كلينتون (الزوج والزوجة). وسجلّ بايدن في مجلس الشيوخ يضعه في موضع يمين الحزب لا في يساره، خصوصاً أنه وافق على قانون مكافحة الجريمة (الظالم) في عام 1994، والذي بناء عليه تضخّم عدد سكّان السجون في أميركا لأكثر من مليونيْن (وهي أعلى نسبة في العالم حتى لو احتسبنا عدد السكّان)، وعانى من هذا القانون (الذي فرض عقوبة أبديّة على من تصدر ضده ثلاثة أحكام جنائيّة) الملوّنون والفقراء أكثر من غيرهم كالعادة. وفي إدارته للجنة العدل في مجلس الشيوخ كان بايدن يبالغ في مسايرة الحزب الجمهوري خصوصاً في لجنة الاستعماع إلى اتهامات التحرّش الجنسي ضد عضو المحكمة العليا (المُعيّن يومها) كلارنس توماس في عام 1992. وأداء بايدن أغضب يومها كل الجمعيّات النسويّة. لكن مناصري الحزب الديموقراطي محتارون: هل نؤيّد من نراه على صورتنا أم نؤيّد المرشح القادر أكثر من غيره على هزيمة ترامب؟ الحساب الثاني هو الذي دفع بايدن إلى الصف الأوّل في كلّ استطلاعات الرأي، بلا شك.

بيت بوتجيج، هو عمدة لمدينة «ساوث بند» في ولاية إنديانا الصغيرة والتي لا يزيد عدد سكّانها عن الستة ملايين. والرئيس الأميركي يأتي غالباً من مجلس الشيوخ أو يكون قد شغل منصب نائب الرئيس الأميركي، لكن منصب عمدة لمدينة صغيرة لا يؤهّل تقليديّاً شاغله للرئاسة. والرجل هذا بات الثالث أو الرابع في استطلاعات الرأي الأميركي والإعلام السائد يحتفي به بصورة مشبوهة، وهناك مقارنة تجري بينه (وهو أبيض) وبين شخص أوباما. صحيح، هناك مجال للمقارنة: درس بوتجيج في جامعة هارفارد ثم في جامعة أوكسفورد (في زمالة «رودس» التي لا يحصل عليها هنا إلا نخبة طلّاب الجامعات، وكان قد حصل عليها كلينتون في سنوات دراسته في جورجتاون) كما أن تعليم أوباما كان نخبويّاً. وبوتجيج هو أوّل مرشح رئاسي مثليّ متزوّج من رجل. وهذا الأمر بات أكثر مقبوليّة (من أكثر من نصف السكّان) خصوصاً من الجيل الجديد الذي تعوّد على معرفة مثليّين ومثليّات لا يخفون أهواءهم — كما كانت الحالة في الماضي في أجواء التخويف والعداء للمثليّة. وبوتجيج محدّث طليق وفصيح، وهذا نادر بين الساسة هنا. هو ليس خطيباً مفوّهاً لكن حديثه مُحكم التركيب لغويّاً ولا تعوزه كلمة. وخلافاً لمعظم ساسة أميركا، يتحدّث بوتجيج بأكثر من لغة: إذ هو يتحدّث الفرنسيّة والعربيّة والمالطيّة والإيطاليّة والدارية. ومعرفته بالعربيّة لفتتني فقرّرتُ قراءة كتابه «أقصر طريق للعودة إلى الوطن».

يتحدّر بوتجيج من عائلة مالطيّة كاثوليكية (لكنه تحوّل إلى البروتستانتيّة في سنوات دراسته في أوكسفورد). واسمه صعب اللفظ ويتنافس الإعلاميّون والإعلاميّات في إفساد لفظه. وتبيّن لي بعد تمحيص في الأمر أن اسمه من أصل عربي. واللغة المالطيّة، بالرغم من معارضة الكثير من المالطيّين المتعصّبين دينيّاً للاعتراف بذلك، ليست إلاّ لهجة مغربيّة للعربيّة (أو هي «فرع من العربيّة»، كما قال أحمد فارس الشدياق في «الواسطة إلى معرفة أحوال مالطة») وإن غيّرها بعض الشيء غزارة الاستيراد للكلمات الإيطاليّة فيها (كما أورد ماكسيم رودنسون في كتابه «العرب» (ص80)). وأصل اسم عائلة بوتجيج هو «بو دجاج»، في إشارة إلى عائلات كانت تاريخيّاً تمتهن إدارة مزارع الدجاج في الأرخبيل. ويقول بوتجيج في كتابه المذكور أعلاه أنه قرّر دراسة العربيّة في سنوات دراسته في هارفرد (حيث هناك عدة صفوف لمستويات اللغة العربيّة ولهجاتها) ثم سافر إلى تونس للتعمّق في دراستها. لكن كتاب بوتجيج («أو «بو دجاج») لا ينمّ البتّة عن اهتمام بالشعب العربي وقضاياه، بل على العكس هو اعترف أن هدف الدراسة كان من أجل الحصول على وظيفة في أجهزة المخابرات الأميركيّة المهتمّة بضليعين وضليعات في لغات الشعوب التي تتلقّى أكثر من غيرها القنابل والصواريخ الأميركيّة.

وبوتجيج سيبرز في السياسة الأميركيّة (وهو في السابعة والثلاثين من عمره) وسيصعد إذ إن ملفّه يحمل الكثير من المزايا التي يسعى مرشّحو ومرشّحات الحزب إلى الحصول عليها. فهو بالإضافة إلى تحصيله الأكاديمي خدم في سلك الاحتياط في البحريّة الأميركيّة في أفغانستان وخطبه وبياناته لا تتوقّف عن التذكير بخدمته العسكريّة لأن ذلك يعزّز من حظوظ أي مرشّح ديموقراطي لأن ذلك يقضي على سمعة الضعف والحمائميّة التي يعاني منها مرشّحو ومرشحات الحزب بين الذكور البيض الذين ينزعون نحو مرشّحي القسوة والحرب والوعيد. والخلفيّة العسكريّة تفيد المرشحين الديموقراطيّين كثيراً إلا إذا كانوا يفتقرون إلى الكاريزما والحضور مثل جون كيري. وبوتجيج أقلّ المرشحين الديموقراطيّين يساريّةً وهذا ما يعزّز حظوظه ويجذب إليه المتمولّين الخائفين من صعود الجناح اليساري في الحزب. وبين كل المرشحين، يكون بوتجيج أكثرهم مناصرة لإسرائيل في وسط يؤيّد فيه الجميع إسرائيل.

اللافت في هذه الحملة الانتخابيّة في الحزب أن المرشحين والمرشحات — وللمرّة الأولى منذ وصوله إلى هذه البلاد في عام 1983 – يتنافسون للظهور بمظهر الناقد لإسرائيل لا بمظهر المؤيّد — حتى من قبل هؤلاء الذين لديهم سجلّ طويل (مثل جو بايدن) في تأييد دولة الاحتلال. السبب في ذلك أن قاعدة الحزب الليبراليّة باتت أكثر تأييداً لفلسطين منها لإسرائيل للمرّة الأولى منذ عام 1948. ونسبة التأييد تزيد بين الشباب وتخفت بين الكهول. وقاعدة الحزب باتت تطالب المرشحين بمواقف أكثر نقديّة لإسرائيل، وهذا جديد على الحياة السياسيّة الأميركيّة ومقلق كثيراً لدولة العدوّ لأنه يلصقها في السباق الأميركي باليمين الرجعي العنصري. وحظوة إسرائيل التاريخيّة كمنت في أن الدفاع عن إسرائيل كان سياسية موازيّة ومتطابقة للحزبيْن. لكن أهواء القاعدة الحزبيّة لم ينعكس بعد على قيادات الحزب لكن المرشحين ارتأوا أن يضعوا مسافة بينهم وبين إسرائيل، وبينهم وبين اللوبي الإسرائيلي، «إيباك». ومن غير المسبوق أن يتمنّع — وللمرّة الأولى منذ قدومي إلى البلاد — مرشحو الرئاسة عن حضور مؤتمر «إيباك» وبناء على التنظيم البيرالي الفاعل، «موف أون»، والتي ناشدت كل المرشحين والمرشحات بمقاطعة المؤتمر. كان المرشحون منذ الستينيّات يتنافسون وبقوة وصفاقة في إظهار مدى تأييدهم لإسرائيل وسرعة نقلهم للسفارة الأميركية من يافا المحتلّة إلى القدس المحتلّة (فعلها ترامب).

ليس عادياً أن يكون برني سندرز (البالغ السابعة والسبعين) هو المرشح الثاني في الاستطلاعات (بايدن هو الأوّل في كل الاستطلاعات). لقد استفاد سندرز من عهد ترامب إذ إنه المضاد لترامب عند كثيرين كما أنه يحسن الملاكمة الكلاميّة والردّ الحازم خلافاً لسلوك الضعف الذي شاب خطاب الحزب الديموقراطي عبر السنوات الأخيرة. وسندرز يتمتّع بمصداقيّة عند يسار الحزب لأنه خاض حملة ضد هيلاري التي استخدمت أساليب غير ديموقراطيّة لهزيمته. وله موقف ثابت ضد الحروب الأميركيّة بالرغم من أنه لم ينتقد حرباً إسرائيليّة مرّت عليه، وهو — مثل غيره من أعضاء مجلس الشيوخ — يخاف من سطوة اللوبي الإسرائيلي ونقده ضد إسرائيل لا يتجاوز عبارته اللازمة: «من المعروف أنني لستُ معجباً بنتنياهو»، كأن شخص نتنياهو هو المشكلة لا دولة الاحتلال بحد ذاتها. وسندرز هو يساري في المفهوم الأميركي وهو لا يعارض مسار الإمبراطوريّة وهيمنتها العالميّة وكلامه عن فنزويلا وعن الشرق الأوسط لا يرفض ذرائع التدخّل الأميركي حول العالم ولا يرفض المعايير الجارة للسياسة الخارجيّة الأميركيّة. هو رفض الحرب في العراق لكنه لم يرفض الحرب في أفغانستان في 2001.

أما السيناتور إليزابيت وران فهي تتقدّم على المرشحين الآخرين ربما لأنها أدركت كم أن القاعدة: 1) تريد برامج يساريّة (بالمفهوم الأميركي) 2: تريد برامج محدّدة وليس شعارات. وسرّ نجاح حملة وَرن أنها قدّمت أكثر من غيرها برامج محدّدة. وهي تنتمي إلى الفريق الذي يطالب بعزل ترامب عن منصبه (وهذا مطلب تؤيّده قاعدة الحزب وترفضه حتى الساعة قيادة الحزب في الكونغرس مخافة أن تسجّل سابقة ترتدّ على الرئيس الديموقراطي المقبل، كما أن عمليّة العزل تتطلّب أكثرية غير موجودة في مجلس الشيوخ (لا يزال مجلس الشيوخ، خلافاً لمجلس النوّاب، يخضع لأكثريّة جمهوريّة). ووارن بادرت إلى تأييد مطلب عزل ترامب، فيما أحجم الباقون في البداية. وهي قدّمت برنامجاً لمحو دين الطلاّب الذي يثقل ميزانيّة 40 مليون أميركي وأميركيّة. وهي من الأصلب في مواجهة المصارف والشركات الكبرى وتعرض برنامجاً لفرض ضرائب باهظة على الأثرياء. ومثل كل المرشحين والمرشحات في الحزب، تؤيّد وارن برامج بيئيّة متقدّمة وتبذل جهداً لكسب تأييد السود.

المرشّح (الأسود) كوري بوكر كان يريد أن يصبح أوباما الثاني، والمقارنة تلك تضعفه أكثر مما تفيده لأنه لا يتمتّع بصفات أساسية لأوباما، خصوصاً سحر الجمهور والقدرة الخطابيّة. السيناتور بوكر أتى من خلفيّة السياسة المحليّة في ولاية نيوجرسي إلى أن أصبح ممثلاً للولاية في مجلس الشيوخ. وهو من خلفيّة أكاديميّة مبرزة لكن أصبح منذ دخوله مجلس الشيوخ أسير لوبيّيْن اثنيْن، لا واحداً فقط. هو مرتبط بلوبي شركات الأدوية الاحتكاريّة (الكثير منها مقيم في الولاية) وهو خادم مطيع للوبي الإسرائيلي. بوكر ضعيف في الجولات الانتخابيّة وأداؤه يرسم علامات استفهام حول مقدرته في الاستمرار لأشهر طويلة في الدورة هذه. لم يختر من المشاريع ما يميّزه عن غيره، وهو ليس يساريّاً في مرحلة لا يحضّر الجمهور الديموقراطي إلا الشعارات اليساريّة والمطالبة المستمرّة بتأييد الشروع في حملة إقصاء ترامب من البيت الأبيض. وهو يبدو متردّداً: هل يميل نحو اليسار أم يبقى في الوسط كي يروّج لنفسه بأنه أكفأ من غيره في جذب الناخب الأبيض المحافظ؟ لكن هل الناخب الأبيض المحافظ يريد رئيساً أسود مرّة ثانيّة (أو حتى مرة واحدة)؟

أما تلسي غبارد (التي كان لها سجال مع إبراهيم الأمين في هذه الجريدة) فهي تثير الكثير من السجالات والإعلام هنا يكرهها ولا يريد أن يروّج لها (مع أن غلين غرينوود في الـ «إنترسبت» يسعى جاهداً للترويج لها). هي نائب عن ولاية هاواي وكانت معروفة بتشدّدها في مواضيع محاربة ما تسمّيه أميركا بـ«الإرهاب» وكانت تعترض على ممانعة الحزب الديموقراطي في إطلاق صفة «الإرهاب الإسلامي النزعة» كي لا يثير ذلك حفيظة جمهور المسلمين في أميركا وحول العالم. لكن في السنتيْن الأخيرتيْن باتت مرشحة معارضة للتدخّل الأميركي في الشرق الأوسط. وهي بدأت متأخرة في انتقاد إسرائيل لكن الذي جعلها مرفوضة في أندية الحزبيْن هو زيارتها إلى سوريا في عام 2017 ولقاؤها مع بشّار الأسد وهي متّهمة بأنها معجبة بالأسد وبيوتين. ولأن هناك إجماعاً في الحزبيْن حول سوريا (برفض التعامل مع النظام السوري وتأييد المعارضة المسلحة إما بالمال أو السلاح أو الموقف) فإن زيارتها باعدت بينها وبين قيادة حزبها.

كامليا هارس هي مرشحة من أصول هنديّة وسوداء وهي عضو مجلس الشيوخ من ولاية كاليفورنيا. تجد هارس صعوبة في التقدّم لأنها تأتي من خلفيّة محافظة خصوصاً عندما تولّت منصب المدعي العام لولاية كاليفورنيا حيث انتهجت سياسة قاسية في التعامل مع تطبيق القانون — الذي، هنا وهناك — يصيب الملوّنين والفقراء أكثر مما يصيب البيض والأثرياء. وهناك عدد كبير (يفوق العشرين) من المرشحين والمرشحات لكننا سرعان ما سننسى أسماءهم والمناظرات بينهم ستبدأ في شهر حزيران وهي ستجوجلهم وتفرض انسحابات مبكرة، لأن نفقات الحملات الانتخابيّة باتت بالملايين من الدولارات وكل يوم إضافي يكلّف المرشح أعباء (وأحياناً ديوناً) جديدة. لا يمكن ترجيح هذا المرشح أو ذاك لكن بايدن سيبقى في الطليعة إلا إذا استمرّ في لمس ومداعبة نساء يلتقيهن في تجواله الانتخابي. عندها سيسرق سندرز منه موقع الأولويّة.

* كاتب عربي (حسابه على «تويتر» @asadabukhalil)

بيت بوتجيج في مناظرة كلامية مع «فوكس نيوز» (أ ف ب)

> سندرز هو يساري في المفهوم الأميركي وهو لا يعارض مسار الإمبراطوريّة وهيمنتها العالميّة

> اللافت في هذه الحملة الانتخابيّة في الحزب أن المرشحين والمرشحات يتنافسون للظهور بمظهر الناقد لإسرائيل لا بمظهر المؤيّد

ممَّ تخاف السلطة في لبنان؟

وفاء أبو شقرا *

... القصفُ المركّز على كلّيات وطلاب وأساتذة الجامعة اللبنانية، والذي يُخاض، هذه المرّة، بسلاح الإهانة الثقيل، ذكّرني بما قرأتُهُ يوماً في صحيفة «لوموند» الفرنسية. كان تحقيقاً يستشهدُ كاتبُه بنصيحةٍ أسداها أحدُ حكماء الصين، وهو يقدّمُ المشورة لأحد الأباطرة بخصوص حملاته العسكرية. قال له هذا الحكيم: «إذا أردتَ يا سيدي الإمبراطور احتلال أو تدمير بلدٍ من البلدان، فلا حاجة لك في أن تشنَّ عليه حرباً دامية لسنواتٍ طويلة، وأن تفتك بالأرواح والعباد فيه. يكفي، أن تدمِّر نظام هذا البلد التربوي والتعليمي، وتعمِّم الفساد في ربوعه، ومن ثمّ عليك الانتظار عشرين سنة تقريباً. سترى أمامك بلداً بينيه جَهَلة ويقوده سارقون، وعندها، فقط، ستدرك أنّ السبيل بات مفتوحاً أمامك لتسحق هذه البلاد، وتُحكِم قبضتك عليها... بسهولةٍ مطلقة».

هذا الكلام، ليس إنشاءً إعلامياً ولا يحتاج إلى فكّ رمز أيّ معنى مضمر فيه. لكن، أنعش ذكراه، ما أُعلِن (ولم يُعلَن) عمّا تحيكه الطبقة السياسية اللبنانية للقطاع التربوي، بكلّ فئاته، وللجامعة اللبنانية، بخاصّة. وهذا الكلام ليس للتدليل على «نظرية المؤامرة» الممجوجة، بل إنّه ذاك الصياح المزعج وأصوات النشاز التي تعلو، هنا وهناك وهنالك، وتتجرّأ على شخص جامعتنا المعنوي؛ مرّة من هذا الوزير المنتمي بالأمس إلى شريحة «حديثي النعمة» في السلطة، ومرّة من ذاك الزعيم، ومرّة من ذلك المسؤول... وهكذا. تصريحات مشينة لكن ساذجة، تجريح وتشويه سمعة، افتراء وكذب، تهديدات تحت الطاولة وفوقها.... وكلّها معطيات يحاسب عليها القانون اللبناني، لو حصل وتمّ الادّعاء على أساسها. نعم، يحدث هذا في بلاد الأرز، التي علّمت الكبير قبل الصغير (كما أخبرونا)، الأصولَ والأخلاقيات والأخلاق وكيفية صوْن الكرامات والحرّيات. نعم، يحدث هذا في جمهورية الموز، وسط صمتٍ مدّوٍ ومريب لـ«قادة الرأي» في لبنان. «قادة الرأي»، موضوع اقترحته على أحد طلابي عنواناً لرسالة ماستر يُعدّها. «قادة الرأي؟! وفي لبنان؟!» سألني. قلت له «نعم.. ولمَ لا؟!» وفكّرت مليّاً، بعد ذلك، وتساءلت: «مَنْ هم قادة الرأي في بلادي يا تُرى؟ مَنْ هُم هؤلاء الوسطاء بين مصادر المعرفة والناس؟ مَنْ هُم أولئك المساهمون بفعالية في تشكيل الرأي العام وتوجيهه والسيطرة عليه داخل المجتمعات المحلية؟ مَنْ هُم القادة الذين يأخذون زمام المبادرة في قبول أو رفض الأفكار الجديدة قبل أن يمتثل لها التابعون لهم؟ مَنْ هُم صانعو الفكر الذين يؤثّرون في اللبنانيّين، أكثر من روافد المعرفة الأخرى؟ مَنْ منهم يتمتّع بالمقدرة والمسؤولية والذكاء والإلمام بأمور العمل والقدرة على الإنجاز وفَهْم المواقف والتعبير عن الأفكار والانفتاح العقلي والعاطفي والحُكم الصائب ونفاذ البصيرة وسِعة المعرفة والمثابرة و.... صفاتٍ من هذا القبيل (بالَغَ للأمانة، علماء الاجتماع والاتصال والسياسة في اجتراحها)»؟!

ولكن... بقيت تساؤلاتي من دون أجوبة. هل من قادة رأيٍ في لبنان، ومَنْ هم (عذراً على التكرار)؟ المثقّفون المتوارون عن الأنظار؟ أم المنجِّمون والمبرِّجون الذين خلت لهم ساحات استقراء الواقع وحال مستقبلنا؟ أم السياسيون الذين يرفضهم الشعب لكن يعشقهم ناسُهم عشقاً ممنوعاً؟ أم رجال الدين الذين يعجز الكلام أمام آرائهم السديدة والتي، للمناسبة، تبحث عنهم شاشاتنا التلفزيونية بإصرارٍ عظيم؟ أم الإعلاميّون (ما دمنا أتينا على سيرة الشاشات) الذين حوّلهم حكّامنا إلى «أيتام على مائدة اللئام»، بعد أن سلّمت المؤسساتُ التي يعملون فيها مقاليد حرّيتهم لحرّاس الهيكل، وأدخلتهم غرفة العناية الفائقة بداعي دخولهم في الـ coma؟ فمصالح صاحب المؤسسة فوق كلّ اعتبار، وهي، دون غيرها من شروط المهنة وتقاليدها، التي تملي دفتر شروط الضوابط والمسموح به والمرفوض والمطلوب وغير المطلوب (ففضيحة سلوك التلفزيونات اللبنانية في الانتخابات النيابية الأخيرة عندما حصرت الإطلالات الحوارية لدى «مَنْ استطاع إلى الدفع سبيلاً»، هي بمثابة إخبار في الدول المحترمة).

في الحقيقة، ليس هناك أدهى من الحكّام في لبنان (هم حكّام للتوضيح وليسوا مسؤولين)، وليس هناك مَنْ يستطيع المزايدة على سقوطهم الأخلاقي، الذي أمسى نموذجاً ومرجعاً عالمياً للفساد. هم يعرفون (عبر مستشاريهم؟) أنّ سمعتهم في أسفل الدرْك وعلى كلّ لسان، لكنهم لا يُبالون، بل يُظهرون قلّة حياء عبر مسبوقة، تحت عنوان «لسنا نحن المقصودين». إنّهم يتحصّنون بالحصانة القانونية لحماية أنفسهم، ويجرّون، بالمقابل، أيّ مواطن حرّ محترم، ومهما علا شأنه، إلى المحاكم، إذا ما سوّلت له نفسه وتجرّأ على التشويش على مصالحهم أو على المسّ، من قريب أو بعيد، بصورة «قدسيّتهم». ليس هناك أعتى من حكّام لبنان. معظمهم، يفتقد أبسط الصفات المطلوبة لقادة الرأي (المذكورة أعلاه). اللهمّ إلا الذكاء ـ الشيطاني. منذ ما بعد حلول حقبة اتفاق الطائف، قضت الطبقة السياسية الحاكمة على «قادة الرأي» في لبنان، تماماً كما يفعل حكّام الدول التوتاليتارية بنسختهم المُستَنسَخة والمشوَّهة، يقتلون كلّ ضباط الصف الأول من الجيش (خشية التخطيط لأيّ انقلاب)... ويُخْصُون كلّ صاحب رأي حرّ يعارضهم ويقول «لا»، جهاراً أو سرّاً. ومسار التنكيل استمر؛ فقضت هذه السلطة، أيضاً وأيضاً، على شيء يُسمّى في الدول المحترمة «معارضة». عجباً، كيف لبلدٍ متنوّع وسبّاق بين دول محيطه، أن يعيش من دون «معارضة» ومن دون «قادة رأي». لكنه بلد، ولسوء طالعنا، وُلِد وفي شرايينه يسرح فيروس virus، استحال اسمه في لبنان من «نقص المناعة» إلى «الطائفية». فقتك باكراً بعباده وبمؤسساته..وبكلّ شيء، وبدأت العوارض تشير إلى أنّ البلاد باتت في مرحلة متقدّمة من المرض. أمّا بعد، فنعود إلى مؤسسة الجامعة اللبنانية التي احتفلنا، في الأمس القريب، بعيدها الـ68، ولكن بغياب أفراد عائلتها الذين كانوا معها، بمعظمهم، في غرفة العناية الفائقة. أدخلتها السلطة إلى هناك، قشراً وبرعب شديد، بعد أن أطلق النارَ عليها بعضُ الحاقدين من أصحاب الثأر المحسوبين على حكّامنا، بأ للعار. السلطة تُطلق النار على أحد أولادها. ولكن، لماذا هي خائفة؟ لا أحد يصدّق أنّها قلقة على حياة الجامعة اللبنانية. فلماذا تركت صغارها، إذاً، يلعبون بالنار؟ مهلاً، ليس في واقع الجامعة اللبنانية ما يخيف، فافعلوا ما شئتم في حسابات وجداول موازناتكم لهذه السنة وكلّ سنة. لا تخيفكم الجامعة مثل غيرها: فليس في الجامعة اللبنانية عسكر لينتفضوا، فيمتشقون السلاح ويقطعون مفارق الطرقات ويخلخلون ما يُسمّى «السلم الأهلي»! وليس في الجامعة اللبنانية قضاة ليغضبوا، فأنتم ساهرون لشراء ذممهم كي يسكتوا عن جرائم الحكّام، أيام الحرب والسلم! وليس في الجامعة اللبنانية مصارف ومصرفيّون ليغتاظوا، فيلوّحون بتركيع الفقراء تحت طائلة تجويعهم! وليس في الجامعة اللبنانية ضباط جمارك مرتشون ليمتعضوا، فيطقعون «الهدايا» عمّن تعرفون أسماءهم! وليس في الجامعة اللبنانية جمعيات للزوجات الفاضلات لتحرد، فيسكت المسؤولون في ما بينهم تحت شعار «المعاملة بالمثل ومين ساواك بنفسو ما ظلمك»! وليس في الجامعة اللبنانية مؤسسات وهمية تخيف، فيخرس المسؤولون أيضاً في ما بينهم تحت الشعار نفسه! وليس في الجامعة اللبنانية جمعيات لتأصيل الخيول وتحسين نسل الجواد العربي، كي تصرف لها الحكومة 460 مليون ليرة كما فعلت مؤخراً كُرمى لعيون رئيس بلدية بيروت! وليس ....وليس...وليس.... لما الخوف إذاً من الجامعة اللبنانية؟ غريبٌ أمر هذه السلطة! ربما لأنّه في قلب هذه الجامعة يكمن نبض ثورة القادم من الأيام؟ إقتضى التشكيك.

* أستاذة في كلية الإعلام في الجامعة اللبنانية